



عبدالله خليفة

أفق التغيير الديمقراطي ممكن

مواقفها وصواب تحركاتها، وترفع أيديها عن الشهرة الزائفة والإنانية والتلاعب بالمذاهب، ناقدة كل الأوضاع السلبية التي تعاني منها الشعوب، والحقيقة وتغيير حال الناس هي أهدافها.

ليس ثمة فواصل بين البناء الداخلي الجديد للجماعات والمشاركة في البرلمانات والبلديات، فالتحول الداخلي السياسي وبناء الإنسان الديمقراطي يحتاج إلى وقت طويل، ويكتسب إيجابياته بممارسته النضالية وخاصة في المؤسسات العامة المنتخبة، التي تتطلب منه تضحية فريدة وعقا سياسياً واقتصادياً وقرارات مستمرة للمؤسسات الحكومية الاقتصادية ومشكلاتها وطرق تطويرها لصالح الجمهور.

في مثل هذه العمليات السياسية وفوائدها على الشعوب تشكل سمعتها وتقارب القوى السكانية حولها، وهي المتعشقة لقوى السلام والإصلاح والتغيير.

الجمهور بحاجة إلى عقول منفتحة وطنية حكيمة، متعشقة لأصوات جديدة مدافعة عنه، لا مزمنة لصفوفه، وتقوده يوماً بعد يوم لما يشبه حي الجمور في دمشق.

الجمهور يبحث عن المناضلين الأوفياء لأوطانهم وشعوبهم المضحين. ولا بد أن يراجع ضباب التفكير السياسي مواقفهم ويروا إلى أين وصلوا الشعوب ويحسبوا الحكم الهائل من الخسائر البشرية والمادية التي تسببت بها سياساتهم وهي سوف تتفاقم إلى قمع لا تعرف مداها ولكن نشعر بكارثتها وخربائها!

قوى جديدة الجمهور مدعو لمساندتها، وقراء بياناتها وأعمالها الفكرية والسياسية ومواقفها التواصلية، وتوسيع حضورها المهيد المؤسسات المنتخبة، حماية للمستقبل المهيد والأجيال الجديدة التي قادوها لحافة الهاوية. نقول للمتريدين تحركوا، نقول للمخضين غيروا سيركم، نقول للجامدين المتلاعبين بالثروات العامة إلى متى؟

abdullakalifabofasa@yahoo.com

احتياج البلدان العربية لقوى تغيير ديمقراطية باتت ضرورة وهي تنتمي في عدة بلدان، وتحتاج بلدنا ودول المشرق إلى تحول نوعي بهذا الصدد.

قوى تغيير ديمقراطية موضوعية غير منحازة للطوائف والأنظمة، تعتمد في عملها على تقوية المؤسسات المنتخبة، وحل مشكلات الناس.

لكن الطريق صعب، فالأرض العربية ملغمة بالقوى الطائفية السياسية وعدم قدرة الحكومات على إجراء تغييرات اقتصادية واجتماعية وثقافية تبدل المعيشة الهابطة.

المأزق يغدو خطيراً مع تصاعد أعمال الطائفيين المختلفة، فهل كان أحد يتصور أن تضرب أحياء دمشق الغناء بالممدافع والصواريخ؛ في أسوأ كابوس لم يخطر على بال أحد!

في كل مكان يتقدم الطائفيون الغضوبون بمشروعاتهم المتغلطة مقسمين الشعوب لأحياء متعادية، والناس تسقط فريسة لهم، وبدون قوى تقدمية وديمقراطية توحيدية تنزل كل الساحات وتطرح أفاقاً مختلفة لا أمل هناك.

أهم مهمة توحيد الشعوب المتفاداة للمسالخ وهزيمة القوى الطائفية وتغيير برامج الحكومات البطيئة المألى بالعجز والفساد.

لا شك أن قوى الحركات الديمقراطية قوى صغيرة وفي أول أعمالها ولكنها هي المستقبل، وأهم مهمة هنا هي بناء نفسها بقوة وخلق كادر صلب وعميق التفكير ومتأن في خطواته.

ليست لها طبيعة طائفية، ولا تنحاز لهذا الطرف الديني أو ذلك، بل تعالج قضايا الناس مهما كانوا، وتطرح حلولاً لمشكلاتهم، وتدرس قضايا العنف والصراعات بموضوعية وتحدد أطرها بكل وضوح وشجاعة.

تحتاج أوطاننا وشعوبنا إلى مثل هذه القوى، وان تتأخر الأحياء الشعبية، المدن والقرى، وتجاوز خلافاتها واختلافاتها السياسية والاقتصادية والتشريعية والاجتماعية، عندها سيكون الاتحاد مطلباً جماهيرياً ضاغطاً على الحكومات وليس صادراً عنها.

والوطنيين، وتتقوى هذه الفصائل بدة

تقرير مدركات الفساد ٢٠١٣ وتقرير الرقابة المالية

الرقابة المالية وهي ما يصدر من سوء إدارة يكون تأثيره على الاقتصاد تأثيراً كبيراً مثل توجيه الاقتصاد نحو الاستثمار العقاري والمضاربات بدلاً من العمل على خلق اقتصاد إنتاجي وتراكم الديون على الدولة لتصل إلى ٥ مليارات في هذا العام، في حين أن هناك أملاً ما للدولة كان يمكن أن تغطي كل العجزات، بحسب تقديرات مجلس النواب، بالإضافة إلى استثناء بعض المؤسسات من التدقيق. وكذلك من الأمور التي لا تظهر في تقارير ديوان الرقابة قضايا التعيينات ومعاييرها الذي يُعد ويجتهد ليرى الوظائف من نصيب آخرين كان يتوقع عليهم في الدراسة.

قلنا في الأسبوع الماضي أن الفساد سواء ما ظهر في التقارير أو ما لم يظهره (المطر) يبرز في المجتمع على هيئة مظاهر أو أعراض كما تظهر أعراض المرض في جسم الإنسان. ولدينا في المجتمع كما في المجتمعات الغربية الكثير من الأعراض التي تقول بكل وضوح أن الأمانة قد ضاعت أو أضعفت.

ما يهم المواطن في حقيقة الأمر ليس الترتيب العالمي في مدركات الفساد أو في تقارير الرقابة بقدر ما يهمه تأثير ذلك على حياته وعلى معيشته ومستقبل أبنائه واستقراره السياسي والاجتماعي والاقتصادي. لذلك فهو معني أكثر من أي شيء آخر بما يُخذ من إجراءات لصد أجواء الفساد وتجنيف مآثره. فالمواطن يريد أن يرى أبناءه يحصلون على الوظائف التي يتقدمون إليها وفق معايير منافسة واضحة وليس وفق جملة من الاعتبارات ليس للكفاءة دخل فيها. يريد أن يحصل على منزل وفق دوره في فوائده الانتظار لا يتقدم عليه أحد، ولا يريد أن يدفع رشوة للحصول على خدمات متوافرة لغيره بالهاتف.

بالنسبة إلى المجتمع والدولة فإن تفشي الفساد كظاهرة مجتمعية يفتح الباب أمام الثورات والمطالبات والتدخلات، ولا يعتقد أن قيادات المنطقة تجعل ذلك، لكن الأمر يحتاج إلى إرادة سياسية نابعة من مصلحة وطنية للوقوف بحزم أمام هذه الظاهرة الفرضية الكبيرة. أي نحن ما نزال نقول أن الفساد هو أحد مظاهر المرض في جسم الدولة بمؤسساتها، وعلاجه يحتاج إلى عزيمة وإلى تشريع. يتوافق ذلك مع إصلاحات دستورية تمنح مجلس النواب وضع خطة التدقيق لديوان الرقابة المالية كما يمنحه إقرار برنامج الحكومة والاتفاق على معايير أداء ومتابعة تنفيذها والمحاسبة على التصير والمساءلة عن التجاوزات من أجل التقدم بالعلنية التنموية وتوجيهها فيما يفتح آفاق فرص عمل أفضل للبحريين.

صدر قبل أيام تقرير مدركات الفساد لعام ٢٠١٣. في تقرير هذا العام حصلت البحرين على الترتيب ٥٧ نقطة، بتراجع فريسة لهم، عن عام ٢٠١٢ (٥٣). (كلما كان الترتيب أقل كان الوضع أفضل) في حين حصلت دول مثل سنغافورا على الترتيب ١٠٠ نقطة، وهونج كونج ١٥، وبريطانيا ١٤. اما بالنسبة إلى الدول العربية فقد كانت الإمارات الأولى عربياً بترتيب ٦٦ عالمياً، وقطر الثانية بترتيب ٢٨ والمحرين الثالثة بترتيب ٥٧. احتلت مؤخرة القائمة دول عربية مثل الصومال والسودان والعراق.

وكان لتقارير ديوان الرقابة المالية تأثير عكسي على هذا الترتيب بسبب عدم خضوع أي من المسؤولين للمسائلة والمحاسبة منذ صدور التقارير قبل عشر سنوات، ناهيك عن أي ادانة، ولم يجر أي تحقيق ذي قيمة، لا من قبل مجلس النواب ولا من قبل النيابة في أي من القضايا المخارة، كما في تلك قضايا من قبيل املاك الدولة والتجريف والدفان الذي أثر في حياة الصيادين ومصدر رزقهم. إن تعاملنا مع تقارير الرقابة المتعاقبة يوحي بثقافة التسامح مع بعض المفسدين، وقد يكون ذلك من المؤثرات الإيجابية التي حققتها البحرين. فهل سيختلف الأمر هذا العام؟

من المؤثرات المهمة التي يعتمدها التقرير في تقييم مستوى مدركات الفساد هو مدى شفافية ونشر ميزانية الدولة، وفاعلية البرلمان في المسائلة ووجود منظومة قانونية للرقابة الذاتية في الدولة ووجود دور فاعل لمؤسسات المجتمع المدني واستقلالية القضاء. غير أن أهمها قد يكون وجود قانون حق الحصول على المعلومات وهو من العناصر المفقودة في منظومتنا التشريعية لمكافحة الفساد بالإضافة إلى نقص مستوى المسائلة.

يقول التقرير في مقدمته إن عبء الفساد يقع على الناس البسطاء ويؤثر فيهم من الولاية إلى المئات ويلاقيهم حتى في قبورهم، فهم يدفعون ثمن الفساد بشكل مباشر من معيشتهم، ومن صحتهم ومن تعليم أبنائهم ومن فرص عملهم. ويؤكد أن ذلك يؤثر في ثقة الناس في المسؤولين وفي مؤسسات الدولة. هذا ما يحاول أن يتجاهله كل من يُقدم على أي عمل من أعمال الفساد ولا يغفل عنه.

لا يقتصر الفساد على استغلال المال العام من خلال القبول والسطوة واليد الطولى، بل له أوجه كثيرة ومتعددة يبدأ بالحديث الشريف «أضاع الأمانة فانتظر المساءة»، قالوا وكيف تضيع؟ قال عليه السلام «إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظروها».

وبين الاثنين هناك بعض الأمور التي لا تظهر في مدركات الفساد أو في تقارير ديوان



عبدالله الأيوبي

الاتحاد الخليجي إلى أين؟

لأن تحقق هذا الهدف، ولكن كقضية وهدف بهذا الحجم لا يمكن إنجازها ونجاحه لمجرد صدور قرار بشأنه من قمة خليجية واحدة، كما كان البعض يمتنى لقمة الكويت أن تكون المنطلق، وإنما هذا البنيان بحاجة لأرضية قوية وصلبة تصنعها شعوب المنطقة من خلال خطوات تقاربية تتخذها قيادات الدول الخليجية لهيئة أرضية صالحة لإقامة الاتحاد الخليجي فوقها.

فالكيان الاتحادي الخليجي لا يولد بقرارات فوقية وإنما بإشراك الجماهير الخليجية في التهيئة لهذا الاتحاد من خلال إطلاق فعاليات سياسية واقتصادية واجتماعية لتذويب وإزالة العديد من الحواجز التي ما تزال قائمة بين دول مجلس التعاون والتي باستمرارها تبقى عقبات إقامة الاتحاد الخليجي قائمة، فالمطلوب خلق ثقافة حقيقية لدى مواطني جميع دول مجلس التعاون بأهمية إقامة مثل هذا الاتحاد بين دول التعاون الست، وبأن هذا الاتحاد سوف يصب في مصلحة شعوب المنطقة بالدرجة الأولى، لأنه بدون ثقافة جماهيرية واسعة بهذه القضية، فإن اتحاداً حقيقياً لا يمكن الحديث عن تحقيقه في المنظور الربيع.

فلا مفر من أن يتأخر قيام الاتحاد الخليجي لأن الجماهير الخليجية لا تريد اتحاداً فوقياً مصطنعاً قد لا يعمر طويلاً أو يبقى شكلاً دون مضمون أو تأثير على ما تجري حوله من أحداث، فإذا كانت هناك جدية نحو إقامة مثل هذا الاتحاد فالمطلوب العمل على تهيئة المناخ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لذلك، وحين تستطيع دول مجلس التعاون الخليجي تجاوز خلافاتها واختلافاتها السياسية والاقتصادية والتشريعية والاجتماعية، عندها سيكون الاتحاد مطلباً جماهيرياً ضاغطاً على الحكومات وليس صادراً عنها.

من عمره. قبل التصريح العماني العلني الراض لانطلاق من الصيغة التعاونية التي عليها مجلس التعاون حالياً إلى الصيغة الاتحادية التي اقترحها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، فإن المتابعين لشئون المجلس والعديد من الفعاليات الخليجية توقعات أن يكون هذا المقترح حاضراً بقوة على طاولة القمة الكويتية، بل إن وزراء خليجيين تحدثوا بكل ثقة عن ذلك، وبأن فكرة الاتحاد من القضايا الأساسية على جدول القمة، لكن ذلك سرعان ما تبخر بمجرد أن أباح وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية يوسف بن علوي عن موقف بلاده من هذه القضية والتلويح بالانسحاب من عضوية المجلس.

ما تشرع حتى الآن أية أبناء من داخل أروقة جلسة اجتماع القمة الخليجية المغلقة، وما إذا كانت هذه القضية (الاتحاد) قد أثرت كقضية للنقاش أم جرى النظر إليها كقضية جانبية وتأجيل البت فيها في القمة المستقبلية، مع أن قضية الاتحاد الخليجي تعتبر قضية جوهرية بالنسبة إلى شعوب المنطقة. التواقة لدولة اتحادية تقوم على أسس علمية سليمة تكتب لها عمراً طويلاً من الحياة، وليس دولة اتحادية تلد نتيجة ردة فعل أو اندفاع عاطفي بسبب الأوضاع التي تمر بها منطقة الخليج العربي وخاصة إثر تصاعد الخلاف الإيراني الغربي فيما يتعلق بملف الأولى النووي والذي جرى حلحله في الأونة الأخيرة باتفاق جس حسن النوايا الذي وقع مؤخراً. فالاتحاد الخليجي مطلب شعبي تتفق عليه مختلف الفعاليات الشعبية الخليجية بغض النظر عن اختلاف وجهات النظر في الآلية التي يجب أن تتبع من أجل إنجاز هذه المهمة التاريخية، فالمستقبل للتكتلات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والشعوب في دول مجلس التعاون تمتلك من المقومات ما يؤهلها

لم تخرج قرارات قمة الكويت لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي اختتمت أعمالها يوم الأربعاء الماضي في مجملها عن القرارات التي أصدرتها القمة الخليجية السابقة باستثناء الاتفاق على إنشاء «القيادة العسكرية الموحدة لدول المجلس» وتكليف مجلس الدفاع المشتركة «باتخاذ ما يلزم من إجراءات للبدء في تفعيلها وفق الدراسات الخاصة بذلك»، كما جاء في نص البيان، وهذه تعتبر خطة متقدمة على طريق إيجاد أرضية تكامل خليجية فيما يتعلق بالشأن العسكري، فيما لم يتنقل المجلس أي نقلة نوعية فيما يتعلق بقضايا جوهرية أخرى تعد من أحجار الزوايا الخاصة بتأسيس قاعدة قوية لإيجاد الاتحاد الخليجي الذي تحدثت عنه العديد من الدول والتي تبعد به فيما عارضته سلطنة عمان علناً في مقدمة هذه القضايا الخليجية الموحدة والسوق الخليجي وهما مرتكزان أساسيان لا يمكن بأي حال من الأحوال الانتقال إلى الصيغة الاتحادية ما لم يتم إنجاز خطوات ملموسة على طريق العمل بهما.

المواقف الخليجية فيما يتعلق بالجزر الإماراتية الثلاث التي تحتلها إيران منذ ما يقارب الأربعة عقود وكذلك الموقف من الأعمال الإرهابية التي تزايدت وتوسعت رقعتها في أكثر من بلد عربي، هذه المواقف ثابتة لم يطرأ عليها أي تغيير يذكر، ولم يحدث أي تقدم في الموقف الخليجي من الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث حيث تصر إيران على اعتبار هذه الجزر أراض إيرانية غير قابلة للمناقشة. رغم ذلك فإن الدول الخليجية لم تقدم أكثر من بيانات التأييد للموقف الإماراتي من هذه القضية، كل ذلك يوحي ويغطي انطباعاً لمواطني المجلس من أن قاطرتهم لم تتزحزح إلى الأمام بما يوازي عمر المجلس الذي أكمل حتى الآن ٢٢ عاماً

من مفكرة سفير عربي في اليابان

فيلم «٤٢» بين التفرقة وعقلانية التعامل معها

انتصاراً رائعاً. وحينما ذهب للبيت ليستريح بعد يوم مضن، زاره مالك العمارة الأبيض، وأخذ رفاقه بأنهم إن لم يتركوا المنطقة، سيتعرضوا لمخاطر كبيرة، مما أدى بهم فعلاً لترك تلك البلدة. وفي مشهد آخر، حينما كان يلعب مع فريقه الأبيض، أوقفه شرطي عن اللعب، بسبب أن قانون المدينة يمنع من أن يختلط السود بالبيض في الملعب، فاعتذر روبنسون بهدوء وترك الملعب، وفي مشهد مضاد، يقتر منه رجل أبيض ويقول له: «نعسلي، لك فيجب أن تعطى فرصة عادلة»، وتستمتر أحداث الفيلم بمشهد يسأل روبنسون المدير عن سبب اصراره بأن يشارك رجل

أسود في اللعب مع البيض، فرد عليه: «إنني تاجر بيسبول، وأريد أن أدخل السود في هذه الرياضة، لأن بينهم كفاءات كثيرة، لأشكر فريق مختلط بين البيض والسود، ليكون الفريق الأول في العالم. فما رأيك؟» فرد عليه روبنسون: «لا يهم رأبي بل المهم في الموضوع هو لعبي».

وبينما كان يلعب روبنسون في مدينة جرسى في شهر إبريل من عام ١٩٤٦، ويبدأ اللعبة بصرية مدهشة تسجل انتصاراً ساحقاً، تتقيا زوجته وتكتشف بأنها حامل. وهنا يبرز المخرج مشهد آخر من حياته، حينما ولد طفله الأول، ووقف يشاهده ويقول: «لقد توفي والدي، وتركتي وأنا في الشهر السادس من عمري، ولكن تذكر يا ابني العزيز سأكون معك حتى آخر لحظة من حياتي»، وفي لقطة أخرى في الفيلم يتعرض لايوبو فريق بروكلين على انضمام روبنسون، ليرد عليهم المدير بأن من لا يريد اللعب عليه الاستقالة. وهنا يسأل المدير صديقه عن رأيه فيما يجري، وخاصة بأن الإنجيل يؤكد على حب الجيران، فرد عليه بقوله: «نحن نلعب للثروة ولا يهم رأبي، وتريد أن نضمه لفريقك فأنا موافق. ولكن دعني أسأل لماذا تصر على دعم هذا الشاب الأسود»، فرد عليه المدير: «لقد قمت بخطأ فادح في شبابي، حينما احتاج شاب أسود لمساعدتي، فخذلته. لذلك أريد أن أظهر نفسي من هذا الذنب»، وفي لقطة أخرى يذهب أعضاء الفريق للمدير ليؤكدوا بأنهم لن يلعبوا مع الأسود، فرد عليهم: «لا يهمني أن يكون اللاعب أبيض أو أسود، بل يهمني



د. خليل حسن

١٩٤٥، ليملاً خزان الوقود، وليلحاج في تلك اللحظة لدخول المحاضر، وإذا بصاحب المحطة يمنعه من الدخول، لأنه مخصص للبيض، فرد على البائع بأن يتوقف عن ملء خزان الوقود، لأنه قرر أن يملأه من محطة أخرى، ولكن غير مالك المحطة رأيه، وسمح له بالدخول. وبينما هو خارج من المحاضر، وإذا بمساعدي مدير فريق البيسبول ينتظرونه، ليأخذوه لمدريهم، والذي عرض عليه راتباً مغرياً ليلعب البيسبول مع فريقه، بشرط أن يسيطر على أعضائه، لكي لا يتهم بالحماسة السوداء، ويقف كفاءة أدائه. وقد وافق روبنسون على العرض لبدأ رحلته الجديدة بزواجه من حبيبته، وفي مشهد آخر، وبينما هو وزوجته في المطار، يحاولون السفر إلى مونتريال، رأت زوجته حمام للبيض فدخلته بدون تحفظ، وإذا بموظفة المطار ترد على تصرفها، بإلغاء الرحلة، وإعطاء مقعد الطائرة لعائلة من البيض، مما أدى بهم للسفر في الباص، والجلوس في المقاعد الخلفية المخصصة للسود.

ويبدأ روبنسون حياته الجديدة بتحديات التفرقة العنصرية في لعبة البيسبول. فمثلاً حينما مدح المدير برانش روكي أداء روبنسون بأنه فائق، رد عليه كابتن الفريق بخشونة وقحة: «أرجوك لا تزيد مدحا، فما هو إلا رجل أسود». فغضب المدير من انفعاله، وأذره، بأنه إن لم يكن عادلاً مع اللاعب الأسود سيفقد وظيفته. وحينما لعب روبنسون أول مباراته، لفت نظر الجميع ببرود أعضاء وكفاءة أدائه، ليسجل

شاهدت فيلم «٤٢»، وأنا على متن الطائرة في طريقي إلى طوكيو، بعد أن حضرت مؤتمر حوار التنمية، وتشعب عقلي بنقاشات من دول الشرق والغرب، والتي أكدت بأن الطريق الوحيد لحل أزمت الشرق الأوسط والتطرف. وقد شعرت بالفخر بأن تتم هذه الحوارات الدولية في مملكة البحرين الجميلة، لعكس ذلك قدراتها بأن تكون «جنيفة» الشرق الأوسط. وقد تذكرت وأنا أشاهد هذا الفيلم تحديات التفرقة «الحقيقية» و«الكاذبة» وباشكالها المختلفة، والذي يشكو منها شعوب العالم في كل مكان، وسبل التعامل معها.

وقد كتب وأخرج قصة فيلم «٤٢» الكاتب الأمريكي برين هجلياند، وتبدأ القصة في عام ١٩٤٥، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وانتصار الولايات المتحدة مع حلفائها، وبعد أن قدم الرجل الأمريكي الأسود توضيحات كبيرة لانتصار بلاده، ليرجع ويجد أمامه تحديات التفرقة العنصرية، لتبدأ مرحلة صراع أمريكي جديد حول حقوق السود. وقد كانت التفرقة العنصرية بارزة في رياضة البيسبول، وريشارد هاريسون، ولاعب البيسبول دوره، شادوك بوسمن، والذي اختير لكي يغير معادلة لعبة البيسبول في الولايات المتحدة، ليؤدى بدخول الكثير من الكفاءات السوداء في هذه الرياضة الأمريكية الوطنية. فقد كان هناك ١٦ فريق أسود للبيسبول في الولايات المتحدة في عام ١٩٤٥، بمجموع ٤٠٠ لاعب أسود، بينما انخفض في عام ١٩٤٦ هذا الرقم إلى ٣٩٩. لتبدأ أحداث قصة الفيلم. تبدأ القصة بعرض برانش روكي، مدير فريق البيسبول، خطة لإضافة لاعب أسود لفريقه الأبيض، وقد صدم بيده الفكرة مساعديه، لتخوفهم مما قد يجلبه لهم من مصاعب. ويبدأ الفيلم بعرض أحد مظاهر التفرقة العنصرية، بوصول لاعب البيسبول الأسود، جاكى روبنسون، بسيارته إلى محطة البززين في شهر أغسطس من عام

* سفير مملكة البحرين اليابان